

معوقات الإحتراف في كرة القدم الجزائرية

"دراسة ميدانية لأندية القسم الوطني الأول بالجزائر العاصمة"

جامعة الشلف

أ. حجيج مولود

أ. أوسماعيل مخلوف

مقدمة والإشكالية:

يعيش العالم في السنوات الأخيرة عصرا جديدا يخفل بالعديد من المتغيرات والتحديات الإدارية والتي فرضتها الثورة التكنولوجية الحديثة، حيث أصبح التمييز في الأداء هو العامل المؤثر والحاسم للتطور والتقدم في جميع نواحي الحياة. كما يتميز عصر المعرفة الذي نعيشه بسماوات جديدة تجعله مختلفا عن كل ما سبقه تقدم الدول في الرياضة، يعكس مدى التقدم في إستخدام الإدارة الرياضية الحديثة في كافة أنشطتها الرياضية، إذ كلما ارتقى مستوى الإدارة فيها كلما تحسّن مستواها الرياضي. فالمكانة التي تحسبها كرة القدم في الجزائر لا تختلف تماما عن التي تحتلها في العالم، فهي من حجة لعبة جماعية ومن حجة أخرى تعد من أكثر الرياضات شعبية، ففرضة بذلك إهتمام وسائل الإعلام بها. فكرة القدم في وقتنا هذا بحاجة إلى ثورة إدارية لكي تنهض من كورتها وتنتقل نحو العالمية لتصل إلى مستوى المنتخبات الأوروبية، والأداء المتميز وذلك عن طريق الدراسة المتأنية للإحتراف الرياضي في كرة القدم بكافة القواعد المنظمة لها، من خلال ما يتناسب من أنظمة الإحتراف بالدول العربية والأوروبية مع توفير متطلبات نجاحه، وكذلك التعامل مع الرياضة بفكر إقتصادي وإستثماري وتوفير إدارة متخصصة ومحترفة. ولذا يجب دراسة الإحتراف كنظام كامل بمتطلباته ومتغيراته من أجل النهوض بكرة القدم في بلادنا على خطى ثابتة وبطرق علمية وواقعية والعمل على حل مشاكلها لكي نتقدم النظام وذلك في ضوء التطور الدولي المستمر للنهوض بالرياضة. فالإحتراف أصبح في الأنشطة الرياضية مطلبا حيويا بين متطلبات القرن الحديث ولا يستطيع أي مسؤول أو باحث أن يتجاهل الإحتراف، ولكن لابد وأن تكون تجربة الإحتراف ناعمة من ظروف وإقتصاديات كل دولة، فعليه فإننا نمر من تنظيم قديم إلى آخر أكثر توافقا أولا مع الظروف السياسية وثانيا مع الوسائل المادية والإنسانية والتي تقترح الدولة إدخالها من أجل تحسّن المستوى إن من بين أكبر أفكار التحرر فيما يخص الرياضة عبر العالم كان بواسطة نشر الإحترافية وتطويرها للنشاطات الرياضية خاصة التي تجذب جماهير كبيرة ففرضة بذلك تداول كبير للتألق النقدي وحذب إهتمام الوسائل الإعلامية. أول نشاط رياضي أثار إقامة الإحترافية وهذا منذ بداية القرن الماضي هي كرة القدم فالمبدأين الأساسيين هما: أولا التزايد الكمي للمقدرة، التي تعتبر منبع للنمو والهيمنة وثانيا تحسّن نوعية اللعب الذي يعتبر بدوره أساس لجذب الهياكل المالية. في الجزائر المكانة التي تحتلها كرة القدم لا تحالف مكانتها في العالم، إذ تعتبر ملكة الرياضات غير أن هذا لم يجنبها الإصلاحات المختلفة للمنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية التي عرفتها البلاد منذ الإستقلال. والإحتراف الرياضي هو جعل ممارسة الرياضة بجميع مظاهرها فردية أو جماعية كهيئة ولها شروطها المهنية وهي (الإستمرارية والمواظبة والعقود)، وفي الدول المتحضرة والمتقدمة التي تريد النهوض بالرياضة ورفع المستوى بها تعمل على تطبيق الإدارة العامة وهي خاصة بالهواية والرياضة للجميع وأيضا تطبيق الإدارة الخاصة بتطبيق نظام الإحتراف الرياضي من خلال القطاع الخاص المرتبط بفلسفة الدولة في المجال الرياضي بغرض تحقيق الربح وذلك من خلال تطبيق فلسفة الإحتراف. فالإحتراف في كرة القدم الجزائرية والعربية يعد من أخطر الموضوعات والمشكلات الحيوية على الساحة الرياضية، والذي يؤثر بطريقة مباشرة على سيرة الكرة، فنظام الإحتراف القائم من الأسباب الأساسية لإخفاض المستوى بعكس ما كان المتوقع تطبيقه. فعند عدة سنوات تم تطبيق الإحتراف المحلي للاعبين الجزائريين داخل الأندية مع فتح الباب للإحتراف الخارجي، إلا أن تجربة الإحتراف الداخلي لم تحقق أهدافها. فرغم أن هناك نظاما للإحتراف تم تطبيقه في الكثير من دول العالم ويسير بالدقة المتناهية ورغم أن هناك دولا تطبق الإحتراف بعد الجزائر وتسير على لوائح محددة ومنظمة، إلا أن نظام الإحتراف في الجزائر سيظل حالة فريدة. فمن أجل تحسّن الوضعية المتدهورة التي تعيشها كرة القدم وقصد تطوير مستوى هذه الرياضة الأولى في الجزائر، وفضلا على ذلك القدرة على تحقيق الأهداف المرجو من الفيدرالية الجزائرية لكرة القدم وهو تحسّن المردود الرياضي والمالي للأندية وإرتفاعهم للمستوى القاري والعالمي، صدر الأمر رقم 09/95 المتعلق بالتوجيه والتنظيم وتطوير المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية والتي حملت ولأول مرة مفهوم الأندية المحترفة. ففي هذا المنوال فان الموسم 2000/99 كان بداية لعهد جديد لكرة القدم الجزائرية لكن بعد ثلاث سنوات من الوجود فان كرة القدم لم تعرف التطور المنتظر . علما أن كل ما قد سخر من أجل النهوض بالإحتراف في كرة القدم من كورتها وينطلق نحو العالمية ليصل إلى المستوى المنتخبات العربية والأوروبية ودراسته كنظام كامل بمتطلباته ومتغيراته، إلا أنه لم يرقى للمقتضيات الرياضية الاحترافية والذي يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ماهي معوقات الإحتراف في كرة القدم الجزائرية ؟ وأين تظهر؟

وعليه نطرح التساؤلات التالية:

- هل إهمال الجانب الاجتماعي للاعبين والمدربين يؤدي إلى فشل العملية الإحترافية في كرة القدم الجزائرية ؟
- هل غياب العوامل الاقتصادية يؤدي إلى عدم نجاح الإحتراف في كرة القدم الجزائرية ؟
- هل ضعف القوانين و التشريعات الخاصة بالإحتراف هي عامل من العوامل التي تقف امام قيام الإحتراف في كرة القدم الجزائرية ؟

2- الفرضيات:

تعريف الفرضية على أنها حل مسبق للإشكالية البحث بحيث بإمكانها إثباتها أو نفيها بعد القيام بالتحقيق المادي بالنظر إلى الحقيقة الواقعية التي بنيت عليها أهداف البحث .

من خلال التساؤلات التي طرحها في الإشكالية السابقة ثم وضع الفرضية التالية التي من شأنها أن تكون تأكيد على موضوع البحث و إرتأينا أن تكون على النحو التالي:

2-1- الفرضية العامة:

هناك معوقات للإحتراف في كرة القدم الجزائرية تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة

2-2- الفرضيات الجزئية:

- إهمال الجانب الاجتماعي للاعبين والمدربين يؤدي إلى فشل العملية الإحترافية .
- تظهر مسعومة إرساء الإحتراف في كرة القدم الجزائرية نتيجة غياب الجانب الاقتصادي
- عدم قيام الإحتراف في كرة القدم الجزائرية يظهر في ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بالإحتراف الرياضي .

3- أهمية البحث:

يمكن حصر أهمية بحثنا هذا والمتمثل في موضوع الإحتراف، لأنه يمثل إحدى التوجهات الجديدة في كرة القدم، حيث تنحصر أهميته في الكشف عن واقع الإحتراف الجزائري في كرة القدم و معرفة المشكلات والمعوقات التي أشرت في عدم تحقيقه ، مع تقاسم عناصره ومكوناته والتوصيات لتطبيقه بوضوح حقيقي من أجل مواكبة التقدم الرياضي على المستوى الدولي و الذي كان تطبيق نظام الإحتراف في كرة القدم من الأسباب الأساسية في تقاسم مستوى اللاعبين في جميع النوادي .

4- أهداف البحث:

ان الهدف من هذا البحث يتمحور على الأهداف التالية:

4-1- الأهداف الموضوعية:

- معرفة أهداف ومدى أهمية الإحتراف في كرة القدم الجزائرية .
- كيفية التغلب على المعوقات التي تواجه الإحتراف في كرة القدم الجزائرية .
- يمكن لهذا البحث كشف النقاب عن واقع ومشاكل الإحتراف في كرة القدم الجزائرية .
- يهدف هذا البحث إلى توضيح دقيق للعناصر المكونة للإحتراف مع الإشارة إلى اللاتزامات والواجبات الخاصة بالنادي و اللاعب في ظل تطبيق عملية الإحتراف .

4-2- الأهداف الذاتية:

- محاولة رفع مستوى كفاءتنا منهجيا وموضوعيا على أساس أن الممارسة العلمية للبحث من شأنها تثري معارفنا ، وتمرننا على التحكم في أدوات و أساليب المنهجية العلمية .
- إثراء المكتبة مرجع جديد قد يكون في يوم ما في متناول باحثين آخرين لإنجاز دراسات أخرى مكتملة .

- المنهج المتبع:

انطلاقا من طبيعة موضوع بحثنا، اخترنا لدراستنا المنهج الوصفي، حيث يهدف البحث الوصفي الى جمع بيانات محاولة اختبار فروض أو الإجابة على تساؤلات تتعلق بالحالة الجارية أو الراهنة لأفراد عينة البحث والدراسة الوصفية تحدد وتقرر الشيء كما هو عليه، أي تصف ما هو كائن أو تصف ما هو حادث . والبحث الوصفي لا يقف عند حد تجميع البيانات وتبويبها وجدولتها ولكنه يتضمن قدر من التفسير لهذه البيانات . ويعرف كذلك 'بمحمد شفيق' المنهج الوصفي على أنه لا يقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق، بل يتجه الى تصنيف هذه الحقائق وتلك البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالتها، وتعديلها بالصورة التي هي عليها كميًا وكيفيًا بهدف التوصل الى نتائج نهائية يمكن تعميمها

3- مجتمع وعينة البحث :**3-1- مجتمع البحث:**

- إذا كان تعريف مجتمع البحث هو: "جميع الأفراد أو الأحداث أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث، يجب أن يشمل مجتمع البحث على النقاط التالية :
- أن يشمل جميع الأفراد المجتمع الأصلي .

- البيانات تكون دقيقة .

- مراعاة عدم تكرار الأشخاص أو بعض عينة البحث .

لذا مجتمع دراستنا يتكون من الفرق الستة (06) بالمزائر الوسطى التي تلعب في البطولة الوطنية للقسم الأول لكرة القدم و هي كالتالي :

مولودية الجزائر (MCA) - اتحاد العاصمة (USMA) - شباب بلوزداد (CRB) - نصر حسين داي (NAHD) - أولمبي العناصر (OMR) - نادي بارادو (PAC) .

3-2- عينة البحث:

عينة البحث في جزء من المجتمع الأصلي يحتوي على بعض العناصر التي تم اختيارها منه بطريقة معينة وذلك بقصد دراسة خصائص المجتمع الأصلي .

ومحاولة منا لتحديد العينة التي تكون أكثر تمثيلا للمجتمع الأصلي، شملت عينة البحث لاعبي ومدربي الفرق الستة (06) بالجزائر الوسطى البالغ عددهم (66) .

4- تقنيات البحث :

4-1- الاستبيان :

يعتبر إحدى أدوات المسح الهامة لتجميع البيانات المرتبطة بموضوع معين من خلال إعداد مجموعة من الأسئلة المكتوبة يقوم المبحوث بالإجابة عليها بنفسه .

والاستبيان يتضمن الأسئلة المغلقة والتي يحدد بها الباحث إجابته مسبقا وغالبا ما تكون بـ "نعم" أو "لا"، أما الأسئلة المفتوحة هي عكس المغلقة إذ يعطي الباحث الحرية التامة للمبحوث في الإجابة عن الأسئلة .

والأسئلة نصف مفتوحة فشرها الأول مغلق والثاني يتضمن الحرية للمبحوث بالإدلاء برأيه الشخصي وبخصوص الأسئلة المتعددة الأجوبة فهي أسئلة مضبوطة بأجوبة متعددة ويختار المبحوث الذي يراه مناسباً .

من خلال دراستنا فان الهدف المقصود هو معرفة معوقات الاحتراف في كرة القدم الجزائرية وكذلك فيما تكمن ، وهذا يجمع معلومات ضرورية و مفيدة عن طريق استمارة الأسئلة .

لاستبيان الذي قام للاعبين ومدربي الأندية العاصمة يحتوي على 18 سؤال تم توزيعها على المنوال الآتي :

- ستة (06) أسئلة خاصة بالجانب الاجتماعي، من السؤال رقم (01) الى السؤال رقم (06).

- ستة (06) أسئلة خاصة بالجانب الاقتصادي (المنشأة، الإستقلالية بالهباكل...)، من السؤال رقم (07) إلى غاية السؤال رقم (12).

- ستة (06) أسئلة خاصة بالجانب التأسيسي أي القوانين والتشريعات، من السؤال رقم (13) إلى غاية السؤال رقم (18).

5- مجالات البحث :

5-1- المجال المكاني: يحدس البحث في جميع ملاعب الأندية العاصمة الستة (06) ، حيث تم توزيع استمارات على العينة المحددة آنفا .

5-2- المجال الزمني: إن المدة المستغرقة لإبحار هذا البحث دامت 6 أشهر من بداية أكتوبر 2006 إلى غاية مارس 2007 فاستغرق الجانب التطبيقي قرابة شهر ونصف .

كيفية تفرغ الاستبيانات:

بعد جمع الاستمارات الخاصة باللاعبين والمدربين تم تفرغ المعلومات وحساب عدد التكرارات الخاصة بكل سؤال ثم حساب النسبة المئوية للأجوبة.

6- التحليل الإحصائي:

إن هدف الدراسة الإحصائية، هو محاولة التوصل إلى مؤشرات كمية ذات دلالة ، تساعدنا على التحليل والتفسير والحكم على مدى صحة الفرضيات والمعادلات الإحصائية المستعملة هي:

قانون النسب المئوية: استخدمنا في بحثنا قانون النسب المئوية لتحليل النتائج في جميع الأسئلة بعد حساب التكرارات كل منها .

قانون كاي² (كاف تربيع) : حيث يسمح لنا هذا القانون بمعرفة مدى وجود فروق معنوية في إجابات اللاعبين والمدربين على أسئلة الاستبيان

2- مناقشة النتائج:

2-1- تفسير نتائج المحور رقم (01) المتعلق بالفرضية الجزئية الأولى:

تمحور الفرضية رقم (01) والتي مفادها أن إهمال الجانب الاجتماعي للاعبين والمدربين يؤدي إلى فشل العملية الإحترافية، ومن خلال تفحصنا لمختلف جداول هذا المحور نوضح لنا أن عدم الإهتمام بالجانب الاجتماعي يكون عائق مع حلول عملية الإحتراف في النوادي الرياضية .

فإجابات الجدول رقم (01) تبين أن الممارسة للعبة كرة القدم من طرف اللاعبين لم تكن ناتجة عن تكوين رياضي ضمن متطلبات الاحتراف، لكن ناتج عن تقليد أسري ونسبة (40.9%)، وهذا ما يتعارض مع متطلبات الإحتراف في ظل كرة القدم الحديثة، بينما نجد نسبة (59.1%) أجابوا بأن ممارستهم للعبة كرة القدم ليس راجع إلى تقليد أسري، وتعزز لنا إجابات الجدول رقم (02) هذا الرأي حيث أن نسبة (57.57%) ترى بأن الدافع نحو اختيار هذه المهنة أي لعبة كرة القدم يعود إلى حب

ممارسة كرة القدم أكثر من الكسب المادي والبحث عن الشهرة أو شيء آخر، وهذا يبين أن هناك تثبيت بالممارسة وهذا ناتج عن إفرازات المجتمع الذي لم يعرف هو كذلك التعامل مع الإحترافية كمصطلح، أما إجابات الجدول رقم (03) فهي تبين مدى وعي اللاعبين والمدربين بضرورة التأمين كعنصر أساسي في إبرام العقد مع

النوادي، لأن هذا يضمن لهم حقوقهم في حالة الإصابة أو الوفاة ويثبت ذلك من خلال إجاباتهم والتي قدرت بنسبة (86.35%)، وهذا ما ينص عليه في دفتر الشروط والمادة رقم 19 من المرسوم رقم 278-2000 على أن يستفيد رياضي النخبة ذات المستوى العالي من عقود التأمين من المخاطرة التي يتعرض لها، وكذلك جاء بوضوح في المادة رقم 27 من القانون رقم 04-10 الموافق لـ 14 غشت سنة 2004 أن يستفيد رياضي النخبة والمستوى العالي من التأمين على الأخطار التي قد يتعرض لها قبل وأثناء المنافسة وممارسة النشاطات الرياضية، ومنه فعامل التأمين يعتبر في نظر اللاعبين والمدربين شرط أساسي لأن هذا يعطي ضمان من الناحية الاجتماعية والإقتصادية، ومن الناحية الاجتماعية يعتبر التعامل مع الجانب التجاري عامل يضمن الاستقرار الاجتماعي، فاللاعبين والمدربين يرتبطون بمارستهم لكرة القدم الاحترافية بالممارسة التجارية وهذا ما تبينه النتائج من الجدول رقم (04) ونسبة (66.66%) وهذا يبين أن هناك عدم بلوغ درجة فهم أعمق لطبيعة الاحتراف، وهذا يفسر لطبيعة الذهنية السائدة في المجتمع والموجهة أكثر فأكثر نحو التجارة، وهو تفسر صريح نحو البحث عن الكسب السريع.

ورغم ما توصلت إليه نتائج الجداول السابقة يوضح لنا كذلك الجدول رقم (05) أن هناك فرق ذات دلالة إحصائية لصالح القيمة الكبرى عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (02)، وهو ما يؤكد أن اللاعبين يعتبرون أنفسهم محترفين، حيث كانت إجابات اللاعبين بنسبة (62.8%)، هذا يدل على أن الاحتراف يعتبر عامل للإرتقاء الاجتماعي، أما فيما يخص طبيعة الاحتراف في نظر اللاعبين والمدربين حول الاحتراف في كرة القدم هو ضمان لمورد رزقهم ولوظيفتهم، وهذا يوضح أن اللاعب والمدرب ينظر على أن الاحتراف يضمن لهم مورد الرزق وكذلك الوظيفة والتي هي كرة القدم وهذا ما يتضح من خلال الجدول رقم (06) أين توضح نسبة (39.39%) ذلك، أما نسبة (36.36%) يرون أن الاحتراف هو تنظيم حياتهم فالاحتراف يمثل تنظيم للحياة وضمان لمورد رزق، وتصور كرة القدم كمهنة. انطلاقاً من النتائج المحصل عليها في الجداول السابقة فإنها تؤكد أن فشل العملية الاحترافية تعود إلى إهمال الجانب الاجتماعي للاعبين والمدربين، وتأتي هذه النتائج مطابفة لتوقعات الباحث وعليه تقبل الفرضية الأولى.

2-2-- تفسير نتائج المحور رقم (02) المتعلق بالفرضية الجزئية الثانية:

تتعلق الفرضية الثانية أنه تظهر صعوبة إرساء الاحتراف في كرة القدم الجزائرية نتيجة غياب الجانب الإقتصادي.

أما فيما يخص موقف اللاعبين والمدربين عن العائد المتحصل عليه من جراء ممارستهم لكرة القدم كمصدر رزق رئيسي، فنتائج الجدول رقم (07) تؤكد وجود فرق ذات دلالة إحصائية لصالح القيمة الكبرى، حيث بلغت كلاً المحسوبة (62.19) وهي أكبر من قيمة كلاً الجدولة والتي تبلغ (5.99) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (02) مما يؤكد أن مصدر الرزق الرئيسي للاعبين والمدربين هو لعبة كرة القدم، وكما توضحه إجابات اللاعبين والمدربين بنسبة (78.78%) وهي أن العائد يعتبر كمصدر رزق أساسي، فهذا يقرر المنطق الإقتصادي السائد في الرياضة التنافسية، ويكون هذا نتيجة متطلبات دفتر الشروط، لكن إجابات الجدول رقم (08) تبين أن الرواتب والمنح التي يتلقاها اللاعبين والمدربين، تارة تكون منتظمة ومستمرة وتارة أخرى تكون العكس، وهذا ما يعبر عن عدم التحكم والتسيير المالي الجيد من طرف النوادي، فهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار داخل الأندية، ومنه يظهر عدم التحكم والرقابة المالية وتبين النتائج الإحصائية ذلك، حيث أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، حيث أن النسبة متقاربة في إجابات اللاعبين والمدربين والتي هي بنسبة (56.06%) تؤكد أن الرواتب منتظمة ومستمرة، بينما نسبة (43.49%) الرواتب ليست منتظمة ومستمرة، وهذا راجع إلى غياب الأموال في النوادي مما يؤثر في تسديد المنح والرواتب للاعبين والمدربين، وهذا راجع إلى نقص في التمويل للأندية وهناك أندية أين يكون التمويل غائب عنها تماماً.

أما إجابات الجدول رقم (09) فهي توضح التفاوت الموجود فيما يخص الوسائل التي يجب أن يتوفر عليها أي نادي احترافي، حيث نسبة (48.48%) من اللاعبين والمدربين قالوا بأن نواديهم تملك أدوات وأجهزة وملابس رياضية، أما نسبة (10.61%) فهي تملك ملاعب للتدريب ونسبة (24.24%) النوادي التي لها قاعات مجهزة لرفع الكفاءة البدنية، أما نسبة (6.06%) لها مدربين ذو مستوى عالي، أما النسبة المتبقية والتي هي (10.61%) النوادي التي تملك إداريين متخصصين وأجهزة طبية وفيه، وهذا التفاوت يدل على أن النوادي لا تملك المبالغ المالية لتجهيز أنفسهم حسب متطلبات الاحتراف وتوفير كل الوسائل التي تعمل على نجاح عملية الاحتراف.

أما إجابات الجدول رقم (10) والدالة إحصائية تؤكد أن النوادي تهتم بالنظام والتوازن بين الأجر والحوافز بين العناصر جميعاً وهذا ما تؤكدته إجابات اللاعبين والمدربين بنسبة (71.21%)، فهذا يعني أن النوادي تهتم بالنظام والتوازن بين الأجر والحوافز لجميع العناصر وهذا لكي تحافظ الأندية على لاعبيها ويضمن كذلك الاستقرار في الفريق ولأن الجانب المادي له دور أساسي في عملية الاحتراف، أما نسبة (28.78%) من إجابات اللاعبين والمدربين التي ترى عكس ذلك، بأن النوادي الاحترافية لا تضمن الانتظام والتوازن بين الأجر والحوافز لجميع العناصر، وهذا راجع إلى معظم الفرق التي تعاني مشاكل مالية خانقة يصعب عليها تسديد رواتب اللاعبين وكذلك يصعب عليها إكمال الموسم الرياضي.

أما فيما يخص إملاك النوادي للملعب خاص بهم، فنجد نتائج الجدول رقم (11) تبين إجابات اللاعبين والمدربين الذين أجابوا بنسبة (62.12%) بأن نواديهم تملك إلا ملاعب خاصة بها، بينما تعود نسبة (37.88%) هي النوادي التي لا تملك ملعب خاص بها، وهذا لا يساعد على تطوير كرة القدم الاحترافية، ويتطلب عن ذلك مصاريف إضافية للنوادي من خلال استئجار الملعب طوال السنة وبذلك يكون أثر على السير الحسن والتدريب وكذا التحضير للمنافسة.

ومن نتائج الجدول رقم (12) يتبين لنا نسبة (13.64%) من النوادي تملك أرضية ملعب ذات عشب طبيعي ونسبة (86.36%) تملك ملعب ذات أرضية معشوشبة إصطناعياً وهذا يوضح أن نواديها تفتقر إلى ملاعب ذات عشب طبيعي التي تساهم في تطوير الكرة وتساعد في نجاح العملية الاحترافية عكس الملاعب المعشوشبة إصطناعياً التي لا تساعد في تحسين المستوى، ويجري من خلال هذه الملاعب تعرض اللاعبين إلى إصابات بليغة، وهذا لا يتطابق مع دفتر الشروط وسجل الإحتقاقات الذي ينص على أن تكون أرضية الملعب من العشب الطبيعي وفي حالة جيدة لكنه يسمح مؤقتاً بالعشب الإصطناعي لمدة إنتقالية مدتها خمس (05) سنوات، أما نتائج

الجدول رقم (12-ب) والدالة إحصائية تؤكد أنه فعلا النوادي لا تملك ملاحق حيث نجد نسبة (86.36%) من اللاعبين والمدربين أحبوا على أن نواديتهم لا تمتلك إلى ملحق للملعب، فمن خلال الإجابات المسجلة فإن النوادي تفتقر إلى كل من (ملعب ملحق - ملعب خاص - ملاعب ذات عشب طبيعي)، أي أن الأندية الجزائرية لكرة القدم لا تملك منشآت رياضية خاصة، وهذا لا يتوافق مع المعايير الخاصة بذات الشروط، وهذا يمكن تفسيره بعدم إمكانية الدولة والسلطات المحلية إلى تحسين هذه الوضعية، وهذا راجع إلى الأولويات الحالية التي تفرض نفسها نظرا للوضعية الاقتصادية للبلاد وكذلك نقص الإمكانيات المالية لضمان تكلفة التعديلات اللازمة للملاعب حتى تضمن ممارسة أحسن والنهوض بكرة القدم الاحترافية في جميع الأندية من خلال توفير العوامل الاقتصادية (التمويل-المنشآت-الإستقلالية بالهياكل).

وإنطلاقا من النتائج المحصل عليها في الجداول السابقة فإنها تؤكد أن صعوبة إرساء الاحتراف في كرة القدم الجزائرية يعود إلى غياب الجانب الاقتصادي، وهذا ما أشرنا إليه في الفرضية الثانية وبالتالي يمكن قبول هذه الفرضية.

2-3- تفسير نتائج المحور رقم (03) المتعلق بالفرضية الجزئية الثالثة:

تتناقص الفرضية الثالثة في عدم قيام الاحتراف في كرة القدم الجزائرية يظهر في ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بالاحتراف، ومن خلال نتائج جداول الإستبيان للاعبين والمدربين نحاول الإجابة على هذه الفرضية، فعند قراءة نتائج الجدول رقم (13) وحدها أن هناك فرق ذات دلالة إحصائية لصالح القيمة الكبرى عند مستوى الدلالة (0.05)، ودرجة الحرية (01)، حيث أكد اللاعبون والمدربي في إجاباتهم ذلك بنسبة (98.48%) أن نواديتهم عتود مع أنديةهم، وهذا يدل على وجود إستراتيجية فعالة يضعها اللاعبين والمدربين للحفاظ على حقوقهم المادية والعقد هو بمثابة الشرط الأساسي في النوادي الاحترافية، لكن طبيعة هذا العقد تبقى غامضة حيث أن معظم اللاعبين في القسم الأول ليسوا على علم بقيمة العقد وكذلك اللاتحة المالية حيث نسبة (60.61) من اللاعبين تؤكد أن معظم اللاعبين ليسوا على علم بقيمة العقد وكذا اللاتحة المالية مع النادي، ث نجد نسبة (39.39%) منهم تؤكد عكس ذلك والذي يظهر في نتائج الجدول رقم (14)، أي أن اللاعبين هم ليسوا على دراية بالعقد المبرم مع نواديتهم وكذا اللاتحة المالية، هذا يؤكد أن اللاعبين المحترفين يفتقدون إلى العناصر الأساسية التي يحتاجونها والتي تجعلهم يلتزمون بتعهد عقودهم مع نواديتهم ومن بينها التوعية، أي أن معظم اللاعبين لا يعرفون تفاصيل اللوائح، لذا يجب أن يكون لتوعية اللاعبين عامل هام لمعرفة تفاصيل لوائح وعقود احترافهم (عبد الحميد عثمان الحفني، ص17).

أما فيما يخص اللاعبين يقومون باحترام كل ما يصدر إليهم من أوامر وتعليمات خاصة من إدارة النادي أو الطاقم الفني، فنتائج الجدول رقم (15) والدالة إحصائية تؤكد ذلك، حيث نسبة (100%) من اللاعبين يقومون باحترام كل ما يصدر إليهم من أوامر وتعليمات سواء كانت من إدارة النادي أو الطاقم الفني وهذا يدل على أن احترام هذه القوانين ما هو إلا حفاظ على الحقوق المطلوبة والمستحقات وهي بمثابة التزام بالاحترافية.

أما نتائج الجدول رقم (16) الخاصة باستشارة اللاعبين لنواديتهم بالمشاركة الرياضية التي تخرج عن إطار العقد المبرم ونجد نسبة (84.85%) من إجابات اللاعبين هم يؤكدون ذلك أي يقومون باستشارة نواديتهم بالمشاركة الرياضية التي تخرج عن إطار العقد المبرم، فهذا دليل على وجود وعي متطورة تجاوز أي بند خاص يربط اللاعب بناديه، لأن هذا قد يؤدي إلى فقدان حقوقه المبرمة في العقد.

ومن جهة أخرى يرى اللاعبون والمدربين أن التشريعات والقوانين المنظم لرياضة كرة القدم في نواديتهم لا تتناسب مع طبيعة الاحتراف وهذا ما تبينه نتائج الجدول رقم (16)، حيث لا توجد فرق ذات دلالة إحصائية لصالح أي قيمة، ونفس الشيء أكده اللاعبون والمدربين والذي يظهر في نتائج الجدول رقم (18) والدالة إحصائية تؤكد أن عدم التزام اللاعب بما ورد في نصوص عقد الاحتراف المبرم مع النادي يعود إلى ندرة وجود القوانين الصحيحة للاحتراف وغير عنها بنسبة (69.7%) بينما نسبة (18.18%) ترجع إلى طريقة التسيير والتنظيم المنتهجة من طرف النادي في تطبيق الاحتراف، أما النسبة (12.12%) ترجع إلى عدم التزام اللاعب في حد ذاته للقوانين المبرمة، فهذا يدل على أن القوانين المصاغة فيما يخص الاحتراف لا تزال غامضة ومبهمة مما يجعل صعوبة تطبيقها من طرف مسيري النوادي وبه يصعب الإلتزام بها من طرف اللاعبين والمدربين.

وعلى ضوء مختلف النتائج المحصل عليها في الجداول السابقة فإنه يؤكد ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بالاحتراف الرياضي الذي ساعد في عدم قيام الاحتراف في كرة القدم الجزائرية.

الاستنتاج العام:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها وبعد تحليل النتائج المتوصل إليها في ضوء الفرضيات المطروحة وبالاعتماد على الدراسة البيولوجرافية في موضوع الاحتراف في كرة القدم الجزائرية يمكننا استنتاج مايلي:

فيما يخص الجانب الإقتصادي والإجتماعي والإقتصادي للاعبين والمدربين المحترفين فقد خلصنا إلى الأهمية البالغة في الإهتمام بهذا الجانب والذي يعتبر أساسيا في تنظيم حياتهم وضمان مورد رزقهم ولوليتهم، فعدم كفاية المستحقات ومع تأخر في دفع الأجر في وقتها باعتبارها مصدر رزق رئيسي للاعب والمدرب المحترف، حيث يعتمدون عليه وبصفة أساسية في معيشتهم، فكل هذا يجعلهم مضطرين إلى ممارسة عمل آخر غير كرة القدم.

وقد التمسنا أيضا أن عدم التزام الأندية الجزائرية في كرة القدم الاحترافية بالتأمين على اللاعبين المحترفين ودفع مبالغ التأمينات الصحية والإجتماعية في حالة الإصابة ينتج عنه عدم الإستقرار للاعب أثناء تأديته لوظيفته داخل الملعب وخارجه مما يؤدي إلى ضعف مستوى اللاعب أثناء المنافسة، وفي نفس السياق نجد ان قلة الإمكانيات المادية والتي تشمل الأدوات والأجهزة وملعب رياضية ذات العشب الطبيعي والملاحق التابعة لها للتدريب وكذلك صالات لرفع الكفاءة البدنية، ومع النقص الملاحظ في الإمكانيات البشرية لدى هذه الأندية من أجهزة فنية وإدارية وطبية ونفسية متخصصة وعلى أعلى مستوى، فكل هذه العوامل تؤدي إلى عدم إرساء الاحتراف في كرة القدم الجزائرية وبالتالي فشل هذه العملية.

ومن جهة أخرى وفيما يخص القوانين والتشريعات الخاصة بالاحتراف في كرة القدم الجزائرية فقد تبين أن معظم اللاعبين يفتقدون إلى التوعية لتنظيم لوائح الاحتراف وهذا من خلال عدم معرفتهم ودراباتهم لمدة العقد وكذا الالاتحة المالية مع نواديتهم مما قد يحدث لبعض اللاعبين الذين يوقعون مع أندية جديدة في حين هم متعاقدون رسميا مع أنديةهم الحالية فيتعرضون بذلك إلى العقاب من الإتحادية، وآخرون يوقعون على بياض ليؤكدوا ولائهم للنادي الجديد، وإذا بهم يفاجئون باختلاف مدة العقد والمبلغ المتفق عليه شفويا مع ذلك النادي، كل هذه الأمثلة تؤكد ضرورة حاجة اللاعبين للتوعية وفهم اللوائح والإجراءات الخاصة بالاحتراف. كما أن عدم تناسب التشريعات والقوانين التي تضبط عملية الاحتراف بين اللاعبين والنوادي الرياضية، وكذلك عدم التزام اللاعبين بما ورد في نصوص عقد الاحتراف مع ناديه يعود إلى ندرة وجود القوانين الصحيحة للإحتراف مع غياب طرق التسيير المنتهجة من طرف النادي والتي لا تتماشى ولا تحتم تطبيق نصوص الإحتراف، وكل هذا يؤدي إلى عدم قيام الإحتراف في كرة القدم الجزائرية والذي يظهر من خلال هذا الضعف في القوانين والتشريعات.

وبناء على هذه النتائج، نرى ضرورة الاهتمام بجميع هذه الجوانب المذكورة وذلك من أجل إرتقاء الإحتراف في كرة القدم الجزائرية حسب متطلبات ومتغيرات مع تحليل المشكلات والمعوقات بطرق علمية وواقعية والعمل على حلها لكي نخدم نظام الإحتراف وذلك في ضوء التطور الدولي المستمر للنهوض برياضة كرة القدم الاحترافية.

الخاتمة :

أثرت التحولات العالمية المعاصرة والمتغيرات الحديثة في النظام العالمي والجماعي في المجال الرياضي كنظام مجتمعي يتفاعل بالمجتمع معه كنظام، وبما أن المجال الرياضي قد أفرز مجموعة من الظواهر المستحدثة والتي استطاعت أن تفرض نفسها كقواعد ومبادئ أساسية، ومن أحد هذه الظواهر نجد نظام الاحتراف الذي دخل في المجال الرياضي كنتيجة طبيعية لمغريات السوق والعرض والطلب وترسيخ مبادئ اقتصاد السوق الحر، ورفع مستوى جودة الأداء في المجال الرياضي كغيره من المجالات حتى يمكن الوصول إلى القدرة على المنافسة في المحافل الدولية، التي تظهر فيها المستويات العليا في الأداء.

تعد رياضة كرة القدم من أكثر الرياضات الأكثر شعبية والأكثر استقطابا لعنصر الشباب وهي لا تقتصر في الوقت الحاضر على اعتبارها مجرد هواية، فالقول بأن هذه الرياضة ليست إلا مجرد هواية يعد ضرب من إنكار الواقع فالرياضة بمفهومها المعاصر أصبحت تنشئ مراكز مهنية حيث يمارسها أغلب الرياضيين على أنها مصدر رزق رئيسي، فلم يعد لاعب كرة القدم ينظر إليها على أنها لعبة أو وسيلة للتسلية أو التنمية البدنية بل ينظر إليها بمفهومها الاقتصادي، فقد أصبح لكل شيء ثمن، فاللاعب يطالب دائما بتمس لبعه وبتنصراته، فهذه الفئة من اللاعبين يعرفون بالللاعبين المحترفين، نظرا لان ممارستهم للعبة كرة القدم تعتبر مهنتهم الأساسية، فالمعنى الحقيقي للإحتراف هو أن يكون اللاعب تحت أمر ناديه في أي وقت يحتاجه ويكون متفرغا تام التفرغ ويدرك جيدا أنه مظلما له حقوق فعليه الواجبات والالتزامات التي لا بد أن يقوم بها تجاه ناديه ليرتقي بمستوى الإحتراف .

وانطلاقا من بحثنا هذا والذي قمنا من خلاله بدراسة معوقات الاحتراف في كرة القدم الجزائرية، اقتضح لنا أن أهم المشاكل الموجودة في المجال الرياضي حاليا هي قلة المصادر لتمويلية والتي تؤثر بالسلب على إتاحة الفرص للهيئات الرياضية بمختلف أنواعها على تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها ولهذا فمشكلة التمويل في الرياضة من أكر المشاكل المؤثرة والتي تواجه القادة والمسؤولين الرياضيين في الوقت الحالي .

لهذا العرض نرى أنه على الدولة أن تتجه إلى تطبيق فلسفة الاحتراف كنظام مآله الاعتماد الأكبر على التمويل الذاتي بأن تقوم كل هيئة أو مؤسسة بالدراسة العلمية والواقعية للتعرف على فرص النمو والتطور وإستثمار هذه الفرص بما يتيح التنمية الحقيقية لمواردها واستغلالها بعيدا عن التمويل الحكومي، مع المتابعة المستمرة والتعديل طبقا للمستجدات الحديثة على نظم الإحتراف.

المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- إسماعيل حامد عثمان: التحديات التي تواجه الدوريات الاولمبية في القرن الحادي والعشرون، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
- 2- إسماعيل حامد عثمان: سلسلة التقافة الرياضية الطوية والاحتراف، العدد الخامس، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة، 1991.
- 3- أمين أنور الخولي: أصول التربية البدنية والرياضة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002 .
- 4- أمين أنور الخولي: أصول التربية البدنية والرياضية (المداخل - التاريخ - الفلسفة)، دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2001.
- 5- أمين أنور الخولي، أسامة راتب، جمال الشافعي، إبراهيم خليفة: دائرة معارف الرياضة وعلوم التربية البدنية، دار الفكر العربي، مصر، 2004.
- 6- أمين أنور الخولي: الرياضة والمجتمع، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة العدد 216، الكويت، 1996.
- 7- أمين ساعاني: الدوريات الاولمبية (ماضيا-حاضرا- مستقبلا)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.
- 8- أنور سلطان: النظرية العامة بالالتزام نظرية العقد، المكتب المصري للطباعة والنشر الإسكندرية، 1965 .
- 9- بلعروسي أحمد التيجاني، لكحل جلال: قانون الرياضة، دار هومة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006.
- 10- تشارلز بيوتشر: أسس التربية البدنية، ترجمة حسن معوض، كمال صالح عبده، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1964.
- 11- حسن أحمد الشافعي: التنظيم الدولي للعلاقات الرياضية، منشأة المعارف، مصر، 1985.
- 12- حسن أحمد الشافعي: التشريعات في التربية البدنية والرياضة، دار الوفاء، الطبعة الأولى الإسكندرية، 2004.
- 13- حسن أحمد الشافعي: المسئولية في المنافسات الرياضية (المحلية والدولية)، منشأة المعارف مصر، 1998.
- 14- حسن أحمد الشافعي: مقامة في الإدارة الرياضية، الجزء السادس، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2003.
- 15- حسن أحمد الشافعي، سوزان أحمد علي مرسي: مبادئ البحث العلمي، ب ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
- 16- كمال درويش، أشرف عبد المعز: المنظمات الرياضية الأهلية (المفهوم- التاريخ- التطور- التنظيم)، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة، 2000.

- 17- كمال درويش، السعداني خليل السعداني: الاحتراف في كرة القدم، مركز الكتاب للنشر الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.
- 18- كمال درويش، محمد صبحي حسانين: موسوعة متجهات إدارة الرياضة في مطلع القرن الجديد (المجلد الثالث)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.
- 19- محمد حسن علاوي، أسامة كامل راتب: البحث العلمي، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية القاهرة، 1999.
- 20- محمد رفعت: كرة القدم (اللغة الشعبية)، دار البحار، الطبعة الأخيرة، لبنان، 1998.
- 21- محمد عماد الحماحمي: أصول اللعب والتربية الرياضية، مطبوعات نادي مكة الثقافي مكة المكرمة، 1986.
- 22- محمد عبد العظيم: طريق الاحتراف في كرة القدم، دار الفاروق، مصر، 2005.
- 23- محمد شفيق: الإنسان والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، دط، الإسكندرية، 1998.
- 24- ملخصات البحوث: مؤتمر (رؤية مستقبلية للتربية البدنية والرياضية في الوطن العربي) كلية التربية الرياضية، المجلس الأعلى للشباب والرياضة من 1971 إلى 1981، أكتوبر. 1987.
- 25- مفتي إبراهيم: المكتبة الثقافية في كرة القدم، العدد (1)، مركز الكتاب للنشر، القاهرة 2002.
- 26- مهند حسين البشتاوي: أحمد محمود إسماعيل: فسيولوجية التدريب البدني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- 27- نبيه العلقامي، محمد فضل الله: التشريعات والقوانين نظرة تكاملية، مركز الكتاب للنشر القاهرة، 2004.
- 28- عادل شريف: قصة كرة القدم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988.
- 29- عبد الحميد عثمان الحفني: عقد احتراف لاعبي كرة القدم، كلية الحقوق، الكويت 1995.
- 30- علاء صادق: الرياضة والإحتراف، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

المجلات والجرائد:

- 1- المذكرة الرياضية، مجلة يصدرها المركز الوطني للإعلام والوثائق الرياضية، الجزائر، 1997.
 - 2- مجلة رياضية صادرة من الإتحادية الرياضية لكرة القدم الجزائرية، 15/04/1990.
 - 3- جريدة الكرة، مجلة تاريخية لكرة القدم، 14/10/2004.
 - 4- جريدة الأهداف، العدد 279، السنة السابعة، 01/02/2007.
- 5- le buteur, n°167, le 22/02/2007.

المراسيم والقوانين:

- 1- أمر رقم 95-09 المؤرخ في 25 رمضان عام 1415 الموافق لـ 25 فبراير لسنة 1995، يتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتنظيمها وتطويرها.
 - 2- المرسوم التنفيذي رقم 2000-278 المؤرخ في 07 رجب عام 1421 الموافق لـ 05 أكتوبر لسنة 2000، يتعلق بالقانون الأساسي لرياضي النخبة وذات المستوى العالي.
 - 3- قانون رقم 89-03 المؤرخ في 08 رجب عام 1409 الموافق لـ 14 فبراير لسنة 1989، يتعلق بتنظيم المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية وتطويرها.
 - 4- قانون رقم 04-10 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق لـ 14 غشت لسنة 2004، يتعلق بالتربية البدنية والرياضية.
- 5- projet de statuts du groupement de foot-ball professionnel, FAF.
- 6- circulaire ministérielle n° 006/ sp du 22 janvier 1978: portant attribution de la fédération sportive.
- 7- Décret n°79-57 du 08 mars 1979, portant composition du gouvernement, institut pour la première.
- 8- statut du joueur semi professionnel, applicable aux clubs professionnels, paris.
- 9- El WATEN; du 11 mai 1999.
- 10- la gazette olympique, comité olympique, revue trimestrielle algérien, n°03, 1999.